العودة الروسية إلى الشرق الأوسط:
رئاسة الرئيس بوتين 2000 – 2008م

مخلد عودة المبيضين*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أهداف السياسة الروسية ومسوغاتها للعودة إلى منطقة الشرق الأوسط في عهد رئاسة الرئيس بوتين (2000–2008)، وذلك عندما امتلكت الكثير من مقومات القوة والمنافسة مع الولايات المتحدة صاحبة النفوذ هناك. وباستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي، بينت الدراسة ما يلي: أولاً – يوجد العديد من الأهداف والمسوغات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والأمنية من العودة الروسية إلى منطقة الشرق الأوسط، وذلك بعد تعاظم القوة الروسية الاقتصادية وكذلك تراجع القوة الأمريكية. ثانياً – هناك العديد من العقبات والصعوبات الداخلية والخارجية أمام العودة الروسية ثم التمدد والتوسع الروسي في المنطقة. ثالثاً – لقد رفعت السياسة الخارجية للرئيس فلاديمير بوتين مستوى الثقة بين الجانبين الروسي والشرق أوسطي وبخاصة العربي؛ مما قد يسهل مستقبلاً من عملية التوسع الروسي. رابعاً – من المتوقع مواصلة روسيا نشاطها باعتبارها أحد رعاة عملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك لإرساء السلام وبسط الاستقرار والأمن الذي يتوافق مع المصالح الوطنية لروسيا الاتحادية بسبب وقوع هذه المنطقة بالقرب من حدودها الجنوبية، وكذلك العمل على إضعاف النفوذ الغربي وبخاصة الأمريكي.

المصطلحات الأساسية: الشرق الأوسط، روسيا، الرئيس فلاديمير بوتين، الغرب.

---

* قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن.

مقدمة:

يكاد يتفق الكثير من المراقبين والمحللين السياسيين على أن سياسة روسيا الاتحادية الشرق أوسطية التي بدأت في عهد الرئيس بوتين، كانت أكثر جرأة واستعداداً لمواجهة الولايات المتحدة من سلفه الرئيس يلتسين، على الرغم من أن الأخير كان له اهتمام بالشرق الأوسط، وذلك بإيفاده إلى المنطقة أهم مبعوثي الدبلوماسية الروسية، السيد يفجيني بريماكوف، عندما كان يشغل منصب وزير الخارجية (1996 – 1998). ولكن سياسة الرئيس بوتين قد زادت تجاه الشرق الأوسط من حيث درجة تفاعله مع بلدانه، وقدرته على التحدي للوجود الأمريكي في هذه المنطقة الحيوية ذات الأهمية الاستراتيجية للعالم بأسره.

وقد كان من الطبيعي أن توظف روسيا – في عهد بوتين – الأداة النفسية وليس البوابة الأيديولوجية، وأن تلجأ إلى الضرب على وتر المشاعر والعواطف وهي تطرق أبواب الشرق الأوسط، مستغلة حجم الامتعاض السياسي والشعبي السائد فيها تجاه السياسات الأمريكية. فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، شهدت السياسة الخارجية الروسية عملية إعادة هيكلة؛ بحيث أصبحت بموجبها أكثر واقعية، وتحسب تحركاتها وتوجهاتها بحجم ما تملكه من قوة وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة لمصالح روسيا الوطنية، في منطقة تعد تقليدياً ذات نفوذ غربي.

وبسبب الطفرة الاقتصادية الكبيرة التي حققتها روسيا مؤخراً بفضل عائدات النفط والغاز، فقد بدأت في محاولة العودة مجدداً إلى المنطقة، ومحاولة استرداد بعض النفوذ الروسي القديم فيها. ووضحت هذه المحاولة - بصفة أساسية - في التدخل في أزمة البرنامج النووي الإيراني، بعدما دفعت واشنطن ثمناً كبيراً لتحيزها لصالح إسرائيل بإثارة غضب وعداء قطاعات واسعة من الرأي العام في العالم العربي والإسلامي. ومن ناحية أخرى، فقد كان لعجز الاتحاد الأوروبي عن بلورة سياسات موحدة إزاء المنطقة مشفوعاً بالانقسامات والعجز التاريخيين اللذين اتسم بهما العالم العربي نفسه، أثره الكبير في قوة النفوذ الأمريكي في المنطقة وضعفه بالنسبة لروسيا الاتحادية.

وشكلت العودة الروسية لمنطقة الشرق الأوسط والخليج نقطة مفصلية في الوضع العام الذي تعيشه المنطقة العربية في أعقاب أحداث جسام وملفات ساخنة في العراق وفلسطين ولبنان وسوريا والملف النووي الإيراني، وحاولت موسكو

تقليص النفوذ الأمريكي الذي يهدد – من وجهة نظر موسكو – الأمن الدولي. كذلك فإن المنطقة الخليجية تعد من أهم المناطق التي تسعى روسيا لإثبات وجودها فيها؛ لموازاتها لحدودها الجنوبية ومنطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى المهمة من المنظور الاقتصادي والأمني لموسكو. فروسيا لا تستطيع أن تهمل هذه المنطقة أو أن تتغاضى عما يحدث فيها، مع وجود الاحتمالية الكبرى للتعارض والتصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أهداف السياسة الروسية ومسوغاتها من العودة إلى منطقة الشرق الأوسط في عهد رئاسة الرئيس بوتين (2000 – 2008)، لأداء دور فاعل ومؤثر، وذلك عندما امتلكت الكثير من مقومات القوة والمنافسة مع الولايات المتحدة صاحبة النفوذ الكبير هناك. وتنبع أهمية الدراسة من كونها تبحث في السياسة الروسية بعد فترة انقطاع في التأثير، وذلك بسبب ضعفها الإقليمي والدولي بعد الانهيار السوفيتي. وكذلك، فإن أهمية الدراسة تتأتى من خلال تركيزها على الأهداف والمسوغات التي تساق في السياسة الخارجية الروسية لمحاولتها العودة، فكان من الأهمية بمكان الوقوف على أبرز ما ميز تحركات السياسة الخارجية للرئيس بوتين تجاه الشرق الأوسط، ولو بشكل موجز.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة تعرف أهداف السياسة الروسية ومسوغاتها في عهد الرئيس فلاديمير بوتين (2000 – 2008) تجاه منطقة الشرق الأوسط، عندما امتلكت عناصر القوة محاولة العودة لهذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية للعالم بأسره، بعد فترة انقطاع ليست قصيرة.

منهج الدراسة:

ستستخدم الدراسة منهجين؛ أولهما: المنهج الوصفي الذي سوف يركز على وصف تطور السياسة الروسية في عهد الرئيس بوتين تجاه منطقة الشرق الأوسط ومسوغات تلك السياسة. ثانيهما: المنهج التحليلي الذي سيركز على تحليل أبعاد تلك السياسة ومنطلقاتها من خلال ربطها بالعوامل والمتغيرات المختلفة التي أثرت عليها خلال فترة الدراسة.

أسئلة الدراسة:

ستجيب الدراسة عن السؤال الرئيس التالي: **ما أهداف العودة الروسية لمنطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس بوتين وما مسوغاتها، بعد انقطاع دام فترة ليست قصيرة؟** أما بالنسبة للأسئلة الفرعية، فأهمها:

1 – ما أهم تحولات السياسة الروسية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين تجاه منطقة الشرق الأوسط؟

2 – ما أهم الصعوبات والعقبات التي واجهت السياسة الروسية في عودتها للمنطقة؟

3 – ما أهم دلالات تلك العودة ومؤشراتها؟

تقسيم الدراسة:

بناء على أهداف الدراسة، ومشكلتها وأسئلتها، سيقوم الباحث بتقسيمها إلى المحاور التالية:

أولاً – بدايات الاهتمام الروسي بالشرق الأوسط.

ثانياً – تحولات الرئيس بوتين في السياسة الخارجية ومنطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً – الأهداف والمصالح الروسية في الشرق الأوسط.

رابعاً – أهم الدلالات والتحديات للعودة الروسية للمنطقة الأوسطية.

أولاً – بدايات الاهتمام الروسي بالشرق الأوسط:

لقد فرضت الجغرافيا على روسيا منذ زمن القياصرة ضرورة الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط؛ فنتيجة لشغل روسيا الحيز الأكبر من الكتلة الأورو– آسيوية المجاورة للشرق الأوسط، فقد وضعته في بؤرة سياستها الخارجية منذ زمن بعيد؛ فخلال المرحلة القيصرية خاضت روسيا ثلاث حروب ضد الدولة العثمانية بين عامي 1677 و1917 من أجل السيطرة على القوقاز والبحر الأسود، على أمل الوصول من خلالهما وعبر المضايق التركية إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط. (إبراهيم عرفات، 2007).

وفي إطار التنافس الاستعماري مع كل من بريطانيا وفرنسا، كانت التوجهات الروسية قد بلغت أوجها عندما قام الأسطول الروسي عام 1872، باحتلال بيروت لفترة قصيرة، وبسبب الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، فقد تم

التنسيق مع كل من منافساتها، ولا سيما بريطانيا وفرنسا، في محاولة لاقتسام النفوذ فيها. ولكن لم يكتب لذلك الأمر النجاح بعد قيام (Shlapentokh,2008) الثورة البلشفية في عام 1917 ليفضح قائد الثورة فلاديمير لينين المؤامرة الاستعمارية (اتفاقية سايكس بيكو)، التي كان من المفروض أن تكون روسيا طرفاً فيها لولا قيام تلك الثورة. وبمعنى آخر، إن اتفاقية سايكس بيكو أوضحت للعرب مؤامرة اقتسام بلادهم ووقوعها فريسة للاستعمار البريطاني – الفرنسي بعد أن وعدت بريطانيا العرب من خلال مراسلات "حسين– مكماهون" تدعيم استقلالهم عن تركيا إذا وقفوا مع بريطانيا وفرنسا ضد تركيا في الحرب العالمية الأولى. ولكن نشر الثورة الروسية أسرار اتفاقية سايكس بيكو التي تتضمن تقسيم البلاد العربية بين الاستعمار البريطاني والفرنسي، كشف للعرب خيانة بريطانيا لهم. أما في المرحلة السوفيتية، فقد ازداد الاهتمام الروسي بالمنطقة بشكل كبير وذلك بعد توجيه لينين رسالة إلى مسلمي روسيا والشرق مؤكداً فيها "أن للعرب وكافة المسلمين الحق في أن يكونوا سادة على أوطانهم، وأن يقرروا مصائرهم بالطريقة التي يرغبونها". (إبراهيم عرفات، 2007).

ولكن اهتمام روسيا بالشرق الأوسط تراجع بشكل واضح خلال حكم جوزيف ستالين (1923–1953)؛ نتيجة لتورطها الكبير في الحروب على الساحتين الأوروبية والآسيوية. وكذلك لاعتقاد ستالين بأن حركات التحرر الوطني في العالم العربي لا تمتلك الوعي التقدمي الذي يمكن لروسيا أن تعول عليه. غير أن تداعيات الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق، والغربية بقيادة الولايات المتحدة، فرضت على الأول تنشيط سياسته في منطقة الشرق الأوسط ودخوله في منافسة حادة على أماكن النفوذ مع الولايات المتحدة؛ مما نتج منه قيام علاقات دافئة وحميمة مع بعض دول الشرق الأوسط (Shlapentokh, 2008).

ولكن روسيا (وريثة الاتحاد السوفيتي) انسحبت من منطقة الشرق الأوسط بهدوء، واتجهت نحو الغرب بعد انتهاء الحرب الباردة وإعلان الولايات المتحدة عن النظام العالمي الجديد. وعندما لم تجد روسيا ضالتها المنشودة في علاقاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، عادت ووجهت سياستها الخارجية نحو الشرق مركزة على العلاقات مع الصين والهند واليابان وكوريا، ولم تسقط منطقة الشرق الأوسط من حساباتها، مبدية اهتمامها من جديد في البحث عن موطئ قدم لها. وكما يقال، فإن روسيا الاتحادية حاولت أن تعود إلى هذه المنطقة "من النافذة بعد أن أغلقت

الأبواب بوجهها". فالمنطقة قد أصبحت مغلقة بوجه روسيا منذ أن طرد الرئيس المصري السابق أنور السادات الخبراء السوفيت من بلاده، وسقوط حليفي موسكو في اليمن الجنوبي السابق والعراق، والتوجه باتجاه الغرب من قبل بعض الدول العربية التي كانت تعد تاريخياً حليفة لموسكو. (موقع فلسطين المسلمة، 2006).

لقد واجهت روسيا أهم مشكلة خارجية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (ديسمبر 1991)، وهي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل حالة الانهيار الشامل لورثة الاتحاد من ناحية، وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه واشنطن من ناحية أخرى؛ فقد وجدت روسيا نفسها أمام تفكيك للمؤسسات أدخلها في حالة سيولة شاملة واختراق خارجي، وأصبح من الضرورة بناء أجهزة صنع سياسة خارجية جديدة، وكذلك صياغة منظور جديد للتعامل الدولي الروسي، وذلك بعد أن ورثت التركة الدولية للاتحاد السوفيتي، بما في ذلك مقعده في مجلس الأمن وسفاراته في الخارج (Freedman, 2001)، وورثت كذلك ترسانته النووية. وضمن ذلك السياق، جاءت المعضلة الثانية، المتمثلة في كيفية صياغة مركز دولي جديد لروسيا يتفق مع مقدراتها العسكرية، ويعترف بضعف اقتصادها وهزيمتها في الحرب الباردة. وكيف يمكن التوفيق بين متطلبات عظمة روسيا كقوة كبرى، والالتزامات الكبيرة لتلك العظمة (محمد سليم، 2007). وعليه، فقد أصبح من المتعين عليها صياغة سياسات خارجية للتعامل مع الواقع الجديد، انعكست فيما بعد على سياستها الشرق أوسطية.

وبدأت روسيا في تحولها ودعوتها نحو بناء عالم متعدد الأقطاب في إطار بناء قوتها الذاتية وإعادة بناء محيطها الإقليمي، وذلك دون أن تدخل في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة (محمد سليم، 2007). وكانت مشكلة روسيا أنها تعد نموذجاً لما يعرف بالدول ذات الحجم غير الطبيعي، وهي تلك التي لا تتناسب مساحتها مع إمكاناتها؛ فأراضيها أوسع من حاجة سكانها، وهؤلاء أقل من أن يستغلوا مواردها بكفاءة. وكما يقول أحد المراقبين: "فقد شغلت روسيا نفسها لقرون بالتوسع الجغرافي على حساب التوسع الوظيفي، وبالكم على حساب الكيف... وربما يكون تراجع تعداد سكانها مقدمة لعودتها إلى الحجم الطبيعي للدول" (أحمد دياب، 2007).

وعلى أية حال، فقد دخلت السياسة الروسية في المنطقة الشرق أوسطية مرحلة جديدة، لا تزال ملامحها تتشكل حتى يومنا هذا. وإذا كانت روسيا الاتحادية

قد استمرت في مشاركة الولايات المتحدة رعاية عملية السلام العربية – الإسرائيلية، فإن تأثيرها الشرق أوسطي قد تضاءل إلى درجة كبيرة، خلال فترة حكم الرئيس بوريس يلتسين (1991–1999)؛ نتيجة سيطرة التيار الأطلنطي الذي كان يريد توثيق العلاقة مع الغرب، لعدم امتلاك روسيا الكثير من مقومات التنافس مع الولايات المتحدة (إبراهيم عرفات، 2007). ومع وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم (ديسمبر 1999): رئيساً للحكومة عام 1999، ومن ثم انتخابه رئيساً للبلاد في عام 2000، وإعادة انتخابه في عام 2004، بدأت موسكو تطرق أبواب الشرق الأوسط من جديد؛ إذ قام بوتين بزيارتين إلى المنطقة في 2005 و 2007؛ مما أعطى انطباعاً بأن الروس قادمون، وأن الدور الروسي قد بدأ يحيا من جديد، وأن روسيا تجهز لحرب باردة في منطقة الشرق الأوسط، وأن روسيا ستوازي النفوذ الأمريكي في المنطقة (روزا بروووكز، 2008).

لقد ورث بوتين تركة بوريس يلتسين، ولكن مع دخوله الكرملين بدأت إرهاصات صحوة، كما يقول بعض المراقبين، "مواصفات الرجل، تضافرت مع ظروف موضوعية ودولية، لتشكل رافعة نهوض بارز، تجلى في حالة الانتعاش التي شهدها الداخل، كما في عودة الحضور الروسي إلى الساحة الدولية، ومنها الشرق الأوسط بصورة ملحوظة" (صحيفة البيان الإماراتية، 2008: Freedman, 2001).

فروسيا في الفترة "البوتينية" عادت إلى الشرق الأوسط بعلاقات سياسية متوازنة مع دول المنطقة وبنشاط اقتصادي وعضوية في كل من مجلس الأمن والثمانية الكبار(الدول الصناعية)، وكانت أحد أبرز أعضاء الرباعية الدولية. وقد رافق ذلك كله تزايد الفشل العسكري والسياسي للإدارة الأمريكية، وسلبية واضحة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في التعامل مع قضايا المنطقة (Cohen, 2007).

وكانت روسيا قد وقعت مذكرة تفاهم مع سوريا، يتم بمقتضاها السماح للأسطول الروسي باستخدام قاعدة بحرية قديمة في ميناء طرطوس السوري، ومن ثم إعادة القطع الحربية الروسية إلى مياه البحر المتوسط، الذي كان الأسطول السادس الأمريكي قد سيطر عليه وحده (نورهان الشيخ، 2007). فأضحى للسياسة الروسية تجاه سوريا علاقة بجوهر العلاقات الروسية الأمريكية وطبيعتها من جهة وعلاقة موسكو مع إسرائيل من جهة أخرى. وفي المقابل تعد المذكرة بمنزلة اختبار لقوة موسكو، وبخاصة بعد إصرار موسكو على إكمال صفقات التسليح الروسية

لسوريا؛ بمعنى آخر، أنه أصبح لروسيا استراتيجية جديدة في الشرق الأوسط (محمد ظروف، 2008)، توجت بتأييد السعودية الدعوة الروسية (بتاريخ 20 يونيو 2007) لعقد مؤتمر دولي خاص بالشرق الأوسط في موسكو، وإن لم ينفذ.

وكذلك، أصبحت مبيعات السلاح (وبخاصة لمنطقة الشرق الأوسط) مصدراً للدخل الوطني وأداة لتعزيز مكانة روسيا ونفوذها على الساحة الدولية؛ مما أتاح لها الاحتفاظ بموقع متقدم في مجال مبيعات السلاح في الأسواق العالمية، "بل التفوق على الولايات المتحدة في بعض الفترات" (أحمد محمود، 2007). وكانت روسيا قد أعلنت خلال زيارة بوتين للجزائر إلغاء كامل الديون الجزائرية المستحقة لها، وقيمتها 4,7 مليارات دولار. ومن ثم فقد ولجت روسيا عهداً جديداً في الشرق الأوسط (جريدة الشرق الأوسط، 2006)، بدأه الرئيس بوتين، وباشر تنفيذ استراتيجية العودة إلى هذه المنطقة سياسياً واقتصادياً وإنسانياً، ذلك بالتعاطف مع أوضاع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، والحديث عن ضرورة تسريع الخطا لإقامة الدولة الفلسطينية، وحق العودة أو التعويض للاجئين. وكذلك الجدية في تحقيق تسوية في المنطقة بعد عقد اجتماع للجنة الرباعية بموسكو (2/مايو/2008) لدفع عملية السلام قدماً في حماية الحقوق الإنسانية للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وقد ذكر أن الهدف الرئيس للعملية التفاوضية التي ركز عليها اجتماع موسكو هو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة قبل نهاية العام الجاري (مارغيلوف، 2008).

ثانياً – تحولات الرئيس بوتين في السياسة الخارجية ومنطقة الشرق الأوسط:

لقد حظيت سنوات بوتين الثماني بالعديد من الأحداث المهمة، وكان آخرها تبني بوتين نائب رئيس الوزراء ديمتري ميدفيديف في سباق انتخابات الرئاسة، ثم بعد يوم يلح الأخير على بوتين بأن يقبل منصب رئيس الوزراء عقب الانتخابات، ويوافق بوتين على ذلك (تقرير CNN, 2008). ومن ناحية أخرى، أدركت موسكو أن علاقاتها بدول آسيا الوسطى – منذ انهيار الشيوعية – يجب أن يعاد النظر فيها، ويتم إعطاء عناية أكبر للترغيب على حساب الترهيب لتبقى في التحالف مع "الأخ الأكبر"، وكان أن قدمت روسيا الضمانات التالية (عاطف عبدالحميد، 2007: APS Diplomat, 2001):

1 – مساندة الأنظمة الحاكمة بآسيا الوسطى في مقاومة الإرهاب والحركات الإسلامية.

2 – حماية حدود هذه الدول البينية وضمان عدم نشوب نزاعات حدودية مستقبلية.

3 – محاولة التنسيق بين موسكو والدول العربية المركزية مثل السعودية ومصر وسوريا والأردن، لمنع حدوث أي تقارب ما بين جماعات أو أفراد غير مرغوب فيهم بالنسبة لموسكو من دول العالم العربي وجماعات متطرفة من دول آسيا الوسطى.

4 – تسويق المنتجات النفطية في الأسواق الأوروبية عبر شبكة الأنابيب الروسية، وفتح الأسواق الروسية أمام الأيدي العاملة المهاجرة من هذه الدول.

وكان جوهر السياسة والاستراتيجية الروسية في آسيا الوسطى هو الهيمنة على إنتاج الطاقة (النفط والغاز)، وتثبيت الوجود العسكري، وإقامة المزيد من القواعد العسكرية (مجلة العصر/المحرر السياسي، 2008)؛ إذ إن روسيا تعتبر آسيا الوسطى فناءها الخلفي للحفاظ على أمنها القومي ومصالحها السياسية. ومن جهة أخرى، فقد اكتسب التحرك السياسي الروسي الأخير أهمية خاصة يشير إلى قضايا يتوجب لحظها في السياسات العربية والإقليمية والدولية، ومنها الزيارة للسعودية والأردن. وكذلك التحرك مع لبنان وفلسطين وسوريا والعراق... (نايف سلوم، 2007).

فمنذ وصول بوتين إلى السلطة عام 2000، بدأ استراتيجية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا، واستعادة مكانتها دولياً وإقليمياً؛ فبعد أن كادت روسيا تعلن إفلاسها كدولة خلال أزمتها الاقتصادية (أغسطس 1998)، عادت فشهدت درجات متزايدة من الانتعاش الاقتصادي، وصل إلى حد الطفرة؛ إذ حقق الاقتصاد الروسي معدل نمو 7% سنوياً عام 2003، وفائضاً في الميزان التجاري بلغ 140,655 مليار دولار عام 2006. كما بلغ احتياطي روسيا من الذهب والعملات الصعبة 309,5 مليار دولار في فبراير 2007، لتقترب بذلك من ثاني أكبر احتياطي عالمي. وأصبح الروبل الروسي – منذ صيف 2006 – عملة قابلة للتحويل، كما أصبحت روسيا بين بلدان العالم الستة الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2006، وكانت على وشك الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بنهاية عام 2007 (نورهان الشيخ، 2007).

وبمعنى آخر، يمكن القول: إن الفترة الرئاسية الثانية للرئيس بوتين، التي بدأت عام 2005، "تمثل تحولاً رئيسياً وذلك لعدة عوامل، منها: عودة القوة للاقتصاد

الروسي، الذي حقق احتياطياً يقدر بنحو 200 مليار دولار عام 2005، تضاعف عام 2007 ... إلى جانب انخراطها في الاقتصاد الحر والتوسع في التصدير بمختلف مجالاته، بما فيه تجارة السلاح". (عبدالمنعم كاطو، 2007).

وقد أدت هذه النهضة وما تمتعت به روسيا من استقرار سياسي وانتعاش اقتصادي إلى تفعيل ملحوظ لسياستها الخارجية، وذلك بعد فترة ليست قصيرة من التخبط والسكون. فقد نجح بوتين في استعادة "مكانة روسيا في مصاف القوى الكبرى" (نورهان الشيخ، 2007)، كما أعلن عند توليه السلطة. وعادت روسيا لتلعب دوراً مهماً وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية، وبخاصة بعد توثيق العلاقات مع الصين (أبو بكر الدسوقي، 2007).

لقد استطاعت روسيا الاتحادية إعادة طرح نفسها كقوة "أوروبية" ذات عمق آسيوي، كما كان عليه الحال في العهد القيصري، وانضمت إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتتحول إلى مجموعة الثماني في يونيو 2002، كما استضافت ورأست قمة المجموعة عام 2006، في دلالة واضحة على استعادتها لمكانتها في مصاف القوى الكبرى، وهو الهدف الذي سعى إليه الرئيس بوتين منذ توليه السلطة (نورهان الشيخ، 2007). ومن ثم أصبحت السياسة الروسية أكثر برجماتية وأكثر تحرراً من القيود الأيديولوجية والسياسية عن السياسة الأمريكية ذاتها، وذلك عندما وضعت معياراً موضوعياً للتعاون مع أي دولة، بما في ذلك التعاون العسكري، وهو معيار العائد الاقتصادي. وكان الرئيس بوتين قد صرح بأن روسيا أظهرت للغرب الكثير من نقاط الضعف وأن الوقت قد حان لإظهار نقاط القوة. وذلك في إشارة واضحة إلى وجود استراتيجية جديدة لموسكو بخصوص التعامل مع الغرب (محمد ظروف، 2008).

وسعى بوتين إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية؛ ففي يونيو 2000، قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم "مبدأ بوتين". وكان في مقدمة ما ركز عليه "مبدأ بوتين" برنامج الإصلاح الداخلي، وتطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دورها في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية. وقد أضاف مبدأ بوتين ثلاثة عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية (محمد سليم، 2007)؛ أولها: ستقوم روسيا بدعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق إذا استمر توسع حلف الأطلنطي شرقاً

حماية لمنطقة دفاعها الأول. ثانيها: معارضة روسيا لنظام القطبية الأحادية ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها. وثالثها: أن روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين واليابان والهند.

ونتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001 وما نتج عنها من تحول في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة نحو الحرب الهجومية، واعتبار الإرهاب بمنزلة القضية المحورية للسياسة الأمريكية، فقد حدث تحول مماثل في السياسة الخارجية الروسية نحو التوجه الأورو– أطلنطي؛ إذ سعى بوتين إلى استثمار التحول الأمريكي في إحداث تحول مماثل يتمثل في دعم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وتقديم روسيا على أنها شريك في محاربة الإرهاب، على أمل الحصول على الدعم الأمريكي ضد الحركة الانفصالية الشيشانية، والتخلص من النظام الأفغاني المناوئ (نظام طالبان)، والحصول على دعم اقتصادي أمريكي. وهذا ما أخبر عنه بوتين قائلاً: إن جذور روسيا ترتد إلى القيم الغربية (محمد سليم، 2007). وضمن هذا السياق، أيدت روسيا الغزو الأمريكي لأفغانستان في أكتوبر 2001، حتى إنها سهلت لواشنطن الحصول على قواعد عسكرية في بعض دول آسيا الوسطى، كما حدث في حالة أوزبكستان، وكذلك دعمت تحالف الشمال للتنسيق مع الغزو الأمريكي. ومن ناحية أخرى، اقترح الرئيس بوتين على الولايات المتحدة في 23 مايو 2003 التعاون في مجال الدفاع الصاروخي، وهو الأمر الذي سبق أن اقترحه الرئيس يلتسين سنة 1993.

ولكن سرعان ما تحولت روسيا الاتحادية عن هذا التوجه التعاوني نحو توجه بديل، وذلك لعدة أسباب، كان أهمها السياسة الانفرادية التي اتبعتها واشنطن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي همشت الدور الروسي، وهو ما تمثل في عدم اكتراثها بالمعارضة الروسية لغزو العراق (مارس 2003) أو التشاور مع روسيا حول مستقبل إقليم كوسوفو. وكذلك، فإن ارتفاع أسعار النفط قد أدى إلى زيادة الناتج القومي الروسي وتقليل اعتمادها على المساعدات الغربية، وهو ما تمثل بتحول روسيا – لأول مرة – إلى أن تكون في المرتبة الأولى بين دول الرابطة المستقلة في ترتيب التنمية البشرية وفقاً لإحصاءات تقرير التنمية البشرية السنوي سنة 2006. وبمعنى آخر، فإن بوتين حاول المزج بين التوجهين الأورو– أطلنطي الأوراسي، وذلك ضمن منظومة سياسية جديدة تحقق لروسيا المكانة الدولية وتنوع البدائل من ناحية (Elliott, Khrestin, 2007)، ودون وجود صدام مع الولايات المتحدة أو أوروبا

من ناحية أخرى؛ فروسيا تبنت سياسة خارجية تقوم على مبدأ رفض النموذج الغربي كمثل يحتذى، وتأكيد الخصوصية الروسية في مواجهة النماذج الغربية (نادين إسكندر، 2007).

وكان من ملامح السياسة الروسية الشرق أوسطية، معارضة الغزو الأمريكي للعراق 2003 دون موافقة مجلس الأمن الدولي؛ وقد نسقت سياستها مع المعارضة الألمانية – الفرنسية، وبخاصة بعد مطالبة بوتين استكمال لجان التفتيش على أسلحة الدمار الشامل أعمالها بإعلان نتائج جهودها، وإصرار الولايات المتحدة على إنهاء عمل تلك اللجان (محمد سليم، 2007). وقد أنتج الغزو الأمريكي للعراق صياغة جديدة للعلاقات الفرنسية – الروسية – الألمانية من خلال وضعها في إطار شراكة أوروبية – روسية متميزة، ولاسيما في مجالات الاقتصاد والأمن والعدل والحرية (نادين إسكندر، 2007). وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، فقد شهدت خلال السنوات الثلاث الأخيرة تحركات روسية لافتة؛ من الدور المباشر في أزمة الملف النووي الإيراني، مروراً باستقبالها وفد حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى زيارة الرئيس الروسي بوتين للجزائر وتوقيع صفقة لشراء الجزائر طائرات حربية من روسيا.

وكان من بين هذه التحركات أيضاً استقبال موسكو في 13 و 14 آذار 2006 وزير خارجية سوريا (وليد المعلم) في زيارة تعكس استكمال رغبة السياسة السورية بالتوجه شرقاً (زيارة بدأها الرئيس السوري بشار الأسد منذ زيارته موسكو في 24–28 كانون الأول 2005) في محاولة لجذب قوة دولية من أجل إعادة قدر من التوازن للسياسة السورية بعد التغيرات التي طرأت على المنطقة نتيجة أحداث 11 أيلول 2001. وقد أضحى هذا التوجه السوري أكثر إلحاحاً بعد فقدان الحليف الفرنسي على خلفية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري (2005/2/14) (خليل حسين، 2008). وكان يلاحظ أن دخول روسيا على ملف "دمشق–لجنة التحقيق الدولية" إنما هو بإيحاء أمريكي لممارسة الضغوط على سوريا من أجل استكمال تنفيذ بقية بنود القرار 1559، في الوقت الذي تسعى فيه روسيا إلى استعادة جزء من مكانتها المفقودة على المستوى الدولي.

فتفعيل السياسة الخارجية الروسية كان ثمرة جهود سعى إليها الرئيس بوتين من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي الداخلي لدعم أهداف سياسته الخارجية، مع اقتناعه بأن المشروع الإمبراطوري الأمريكي لن يتوقف عند حدود

أوروبا القديمة (خليل حسين، 15/7/2008)، وكان إخراج روسيا عملياً من عقود نفط العراق قد شكل مناسبة مهمة للانفتاح الروسي على دول المنطقة ومنها إيران والسعودية (خليل حسين، 2008).

ولكن حرب لبنان (2006) قد أظهرت القصور الروسي على حقيقته؛ إذ تزامنت بداية العدوان الإسرائيلي مع انعقاد قمة الثماني في مدينة سان بطرسبرج الروسية (15–17 يوليو 2006)، وقد عكست تصريحات الرئيس بوتين خلال القمة طبيعة الموقف الروسي من الأزمة اللبنانية؛ حيث حاول دعوة المشاركين في القمة للتعامل مع جذور الأزمة المتمثلة في تحرير الأراضي العربية المحتلة، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، محذراً من عدم إيجاد حلول جذرية لأزمات المنطقة بصفة عامة (Cohen, 2007). ولكن سرعان ما بدأت تتقلص التصريحات الروسية لتقتصر في النهاية على مجرد المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار، واحترام أمن إسرائيل. وقد عطل الخلاف بين أطراف قمة الثماني بشكل ملموس الوصول لتسوية سياسية حول موقف المجتمع الدولي. واعتبر الكرملين أن بيان الثماني الكبار يمكن أن يوفر الإمكانيات لنجاح مؤتمر روما، وأرضية صالحة لإصدار بيان عن مجلس الأمن يدعو لإيقاف المعارك، ولكن هذا لم يحدث، وتبين أن التفاؤل الروسي مبالغ فيه؛ مما جعل الحرب تستمر أكثر من 30 يوماً (33 يوماً)، ولم تنجح روسيا في إيقاف الحرب لدوافع إنسانية لمدة 72 ساعة (أحمد دياب، 2006).

ولكن المشكلة لم تكن فقط في فشل الجهود الروسية في اختصار فترة العدوان الإسرائيلي لتجنيب الشعب اللبناني ويلات الحرب، وإنما أثارت تساؤلات حول أسباب فشل روسيا في الوصول إلى تسوية حاسمة. فالتسوية التي اتفق عليها قد جاءت بعد تنازلات من موسكو عن العديد من المواقف التي يعتبرها الكرملين أساسية في حل أزمة الشرق الأوسط بصفة عامة. وكان الشعور بعجز الدور الروسي أو تقلصه، قد جعل الكرملين يحجم عن اتخاذ موقف بخصوص مشاركة روسيا في القوات الدولية في لبنان، وبخاصة بعد أن عانت قوات حفظ السلام الروسية التهميش والتجاهل في أزمة البلقان. لذا فقد كشف العدوان الإسرائيلي على لبنان هامشية الدور الروسي وأنه غير مؤثر في الصراع، وكل مساعي روسيا للعودة إلى المنطقة – سواء عبر اتفاقيات التعاون ومبيعات الأسلحة إلى المنطقة أو عبر التعاون الاقتصادي – لم تكن أكثر من نيات انهارت تحت وطأة القصف الإسرائيلي. ومن ناحية أخرى – كما يقول الباحث أحمد دياب – "أكد هذا

العدوان أن الملف الشرق أوسطي بصفة عامة مازال يخضع للاحتكار الأمريكي، والمصالح الإسرائيلية، وأن دور اللجنة الرباعية لا يزيد على مجرد مشاركة ثانوية يتم تجاهلها في اللحظات الحاسمة". (أحمد دياب، 2006).

ومع ذلك كله، فقد سعت روسيا إلى الاضطلاع بدور أقوى في منطقة الشرق الأوسط، فتحول بوتين من سياسة الحياد السلبي إزاء قضايا المنطقة إلى سياسة المبادرات. وتمثل ذلك في زيارة بوتين للشرق الأوسط في فبراير سنة 2007، زار خلالها السعودية وقطر والأردن، وقال خلالها إن غزو العراق هو "نموذج للتصرفات الأمريكية الفردية التي تزيد الأمور سوءاً"، ودعا إلى عقد مؤتمر إقليمي موسع للشرق الأوسط، في إشارة إلى اشتراك سوريا وإيران في حل مشكلات المنطقة.

ثالثاً – الأهداف والمصالح الروسية في الشرق الأوسط:

تعد أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا جزءاً من أهدافها العامة التي تتضمن تأكيد أمن الدولة (Bourtman, 2006)، من خلال صيانة وتقوية سيادتها ووحدتها الإقليمية، وتحقيق مكانة مرموقة على الساحة الدولية، على اعتبار أنها قوة عظمى، وأحد أهم مراكز التأثير في العالم. كذلك تهدف السياسة الروسية إلى تشكيل نظام عالمي مستقر وديمقراطي، وخلق شروط خارجية تساعد عملية التنمية داخلياً، من أجل تطوير اقتصادها ليحسن من مستوى معيشة سكانها (السيد صدقي عابدين، 2007). وتصر روسيا الاتحادية على ضرورة إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، والالتزام بصيغة توازن المصالح، وبخاصة بعد دعوة الرئيس المصري مبارك نظيره الروسي في لقائهما في نوفو– أوغاريوفو بضواحي موسكو، إلى منتدى شرم الشيخ في شهر مايو 2008، وذلك من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما. وقد أعرب بوتين، خلال مؤتمره الصحفي مع مبارك، عن أمله بأن تساعد القمة العربية المرتقبة (قمة دمشق) على تعزيز وحدة الموقف العربي، وبخاصة تجاه مسألة فلسطين (وكالة نوفوستي، 2008 ج).

وترافقت سياسة العودة الروسية للمتوسط مع مسعى نشط لتطوير الأسطول البحري الروسي، وإعادة دوره في البحار والمحيطات العالمية، حيث قام هذا الأسطول بإجراء سلسلة من التدريبات في المحيطين الأطلسي والمتجمد الشمالي، بما في ذلك العمل على بناء ست من حاملات الطائرات ضمن العقود الثلاثة القادمة. وذلك من أجل حماية الأمن القومي الروسي من أي طارئ يفد من منطقة البحر

المتوسط أو ما يعرف "بالخاصرة الرخوة لأوروبا". وكذلك قيام البعثة البحرية الروسية (3500 شخص) بزيارات صداقة شملت عدداً من الدول وبخاصة المتوسطية منها، في الشمال والجنوب (عبدالجليل المرهون، 2008).

ومهما يكن الأمر، فإنه يمكن تحديد العديد من المصالح والأهداف التي حددت السلوك الروسي في منطقة الشرق الأوسط في سبيل عودتها لتلك المنطقة، نوجزها على النحو الآتي:

1 – الأهداف السياسية والاستراتيجية:

تحاول روسيا مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة ذات أهمية استراتيجية لمصالح الأخيرة ولحلفائها، بالقدر الذي قد ينهك واشنطن استراتيجياً، وذلك عندما يحين الوقت لإعادة النظر في حساب موازين القوى العالمية. وتدرك موسكو أنها لا تستطيع موازاة القوة العسكرية أو الاقتصادية الأمريكية في أي وقت قريب، ولكنها ترفض أن تبقى قوة عالمية من الفئة الثانية، وتصر على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي. وتعتقد روسيا أن إحدى وسائلها إلى ذلك هي مزاحمة الولايات المتحدة في كثير من مناطق العالم، والشرق الأوسط واحدة منها. وفي ضمن ذلك السياق، قامت روسيا في أغسطس 2007 بالإعلان، على لسان قائد الأسطول الروسي الأدميرال ماسورين، عن دراسة تقضي بإعادة الأسطول الروسي من جديد إلى البحر المتوسط مدعوماً بقاعدة عسكرية روسية، يفضل الروس سوريا مقراً لها.

كذلك، قدم الاحتلال الأمريكي للعراق والتورط في مستنقعه، فرصة استراتيجية مهمة، وبخاصة بعد ترافق الانغماس الأمريكي في العراق مع صعود واضح لإيران ولم تكن روسيا بعيدة عنه؛ فروسيا هي التي وقفت إلى جانب إيران في بناء مفاعل بوشهر النووي، وقامت بتزويد طهران بقدرات تكنولوجية سببت لواشنطن ولا تزال قلقاً مريعاً خوفاً من انفراط الترتيبات الإقليمية الجديدة التي أرادت فرضها على المنطقة بغزوها للعراق. فنتيجة للمأزق العراقي، إضافة إلى خطورة الدخول في مواجهة عسكرية مع إيران، فإن كل انشغال أمريكي في الشرق الأوسط بات يمثل للولايات المتحدة نافذة تنفتح على خسارة جديدة، بينما يمثل لموسكو نافذة تؤدي إلى فرصة من الواجب عدم إضاعتها. وهذا الوضع ينطبق على الموقف الروسي من وصول حركة "حماس" إلى الحكم في الأراضي الفلسطينية؛ وذلك عندما بادرت موسكو إلى استقبال قيادات "حماس" على أراضيها في فبراير

2007، مبررة علاقاتها بالحركة (التي تضعها واشنطن في قائمة الإرهاب) على أساس أن قادتها – كما قال وزير الدفاع الروسي سيرجي إيفانوف–: "قد وصلوا إلى الحكم من خلال انتخابات ديمقراطية حرة" (إبراهيم عرفات، 2007). وكذلك، فإن الكثير من الدوائر السياسية ترى أن روسيا ستقوم بمحاولة لتعزيز نفوذها في مناطق السلطة الوطنية تنفيذاً لمحاولاتها إيجاد موطئ قدم في المنطقة (موقع فلسطين المسلمة، 2006).

ومهما يكن الأمر، فإن القيادة الروسية قد ذهبت إلى حد عدم ادخار أي فرصة لعرقلة مشاريع الإدارة الأمريكية في أي مكان في العالم، والسعي لمنافسة النفوذ الأمريكي المتنامي. وقد وضح ذلك من خلال: 1– التعامل مع حماس بعد نجاحها في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية. 2– محاولة عرقلة أي موقف دولي يطلب فرض عقوبات على إيران داخل مجلس الأمن، والاستمرار في دعم إيران في مشروع بوشهر وتزويد طهران بأنظمة قتالية متقدمة بما فيها أنظمة صواريخ متطورة مضادة للطائرات 3– رفض موسكو تسييس التحقيق في جريمة اغتيال الحريري، والعمل على تخفيف حدة العديد من القرارات التي كان يراد منها الضغط على سوريا أو زعزعة استقرارها (هاني الملادي، 2006).

يقول كثير من المراقبين إن موسكو لم تستغل الوضع الأمريكي الصعب كما يجب لخدمة أهداف سياستها الخارجية باستعادة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما أنها تمتلك أوراقاً تؤهلها لذلك؛ فهي على علاقة طيبة مع كل من دمشق وطهران والسلطة الفلسطينية حكومة ورئاسة، وعلاقات ليست سيئة مع إسرائيل. وكما يقول أحد المراقبين، فإن أداء دور مؤثر وفاعل في تسوية النزاع في الشرق الأوسط هو البوابة الأوسع نحو استعادة موقع دولي أكثر أهمية لروسيا (طه عبدالواحد، 2006). وأيضاً لم تكن دول الخليج العربية التي بدأت علاقاتها مع موسكو في التحسن منذ بيرسترويكا جورباتشوف بعيدة عن تقديرات بوتين الذي زار اثنتين منها في فبراير 2007، وهما قطر والسعودية.

2 – الأهداف الاقتصادية:

تقوم هذه الأهداف على أساس حسابات الربح والخسارة. لقد نجحت إدارة بوتين في أن تطابق أهدافها الاقتصادية في المنطقة الشرق أوسطية مع إطار مصلحتها الاستراتيجية في إنهاك الولايات المتحدة وإضعافها في المنطقة، وذلك

عبر أحد أبواب عودتها من خلال تنشيط صادراتها من العتاد العسكري بأثمان السوق العالمية، ليس كما كان يجري إبان الحرب الباردة عندما كان الدافع الإيديولوجي يتغلب على المنطق الاقتصادي، وكانت حصيلة مبيعات السلاح إلى حلفاء موسكو تجدول أو تخفض أو حتى تلغى كلياً؛ فعلى سبيل المثال، قبضت روسيا 800 مليون دولار من إيران نظير بناء مفاعل بوشهر إضافة إلى التعهد بتزويد ست محطات إيرانية أخرى، سيجري بناؤها في المستقبل بالتقنيات الضرورية. وعلى الرغم من اعتراضات الولايات المتحدة وإسرائيل على التعاون النووي بين إيران وروسيا بشكل خاص، والعسكري بوجه عام، فإن روسيا تضع نصب عينيها أنه لا سبيل لإزاحتها من السوق الدولية للطاقة الذرية التي زاد حجمها كثيراً منذ نهاية الحرب الباردة (هاني الملادي، 2006).

أ – مبيعات الأسلحة الروسية لدول الشرق الأوسط:

تعد منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكبر مناطق العالم المتلقية للسلاح الروسي، وهو ما كان يرتبط بتطورات الصراع العربي–الإسرائيلي، وحالة الاستقطاب الدولي الحاد في المنطقة تحت تأثير الحرب الباردة، فضلاً عن الصراعات الإقليمية الأخرى. وقد بقيت هذه المنطقة تحوز – على الدوام – نسبة عالية من مبيعات السلاح العالمية، ومن هذه الدول سوريا وإيران والجزائر واليمن والسودان. وقد وصل إجمالي مشتريات المنطقة من الأسلحة الروسية خلال الفترة ما بين 1997 و 2006 إلى نحو 7,742 مليارات دولار، بما نسبته ما يقارب 15,6% من إجمالي مبيعات السلاح الروسي حول العالم، التي كانت قد زادت خلال تلك الفترة على 49 مليار دولار. وتكاد تستحوذ الدول الخمس آنفة الذكر على ما يزيد قليلاً على 7 مليارات دولار؛ أي ما يزيد على 90% من إجمالي مبيعات السلاح الروسية للمنطقة ككل. وقد احتوت المباحثات الروسية السعودية مؤخراً في العاصمة السعودية على بيعها دبابات T-90 الروسية المتطورة. كذلك فقد ظفرت موسكو بعقود للتسليح مع المغرب وأخرى مع الجزائر في صفقة تقدر قيمتها بنحو 7,5 مليارات دولار (أحمد محمود، 2007)، لقاء بيعها طائرات حربية وصواريخ للدفاع الجوي ودبابات.

ب – أهمية الطاقة:

تعد روسيا عملاقاً في مجال الطاقة؛ فهي تمتلك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، ويقدر احتياطيها من الزيت الخام بنحو 60 مليار

برميل (4,6% من الاحتياطي العالمي). كذلك، تعد روسيا أكبر دول العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي؛ إذ قدر احتياطيها من الغاز الطبيعي بنحو 1,7 كوادريليون قدم مكعبة (27,5% من الاحتياطي العالمي). وهي أكبر مصدر للغاز في العالم، والثانية في تصدير النفط ومشتقاته. ويسهم النفط بنحو 13% من إجمالي الناتج المحلي الروسي. وتشكل الصادرات السلعية – خاصة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن – نحو 80% من إجمالي الصادرات الروسية (نورهان الشيخ، 2007). وتنتج روسيا أكثر من 8 ملايين برميل نفط يومياً، وترقد على أكبر مستودع للغاز في العالم، وتعتمد أوروبا في 26% من حاجاتها على هذا المستودع (صحيفة البيان الإماراتية، 2008).

وقد تزايد مخزون الغاز الطبيعي ليصل إلى 6067 تريليون قدم مكعبة، ويتركز 75% من احتياطي الغاز في الشرق الأوسط ودول الاتحاد السوفيتي السابق، وتمتلك كل من روسيا وإيران وقطر نحو 58% من الاحتياطي العالمي، وإن احتياطيات الغاز الطبيعي بالنسبة للإنتاج تقدر بمائة عام في الشرق الأوسط مقابل 61 عاماً في المتوسط العام (أبو عمود، 2007). وبالنسبة لمنطقة شمال إفريقيا، فهي تضم عضوين في أوبك، هما ليبيا والجزائر، إذ يقدر احتياطي ليبيا من النفط بحوالي 40 مليار برميل، وهي تنتج 1,6 مليون برميل يومياً، في حين يصل إنتاج الجزائر اليومي إلى 1,3 مليون برميل، ويبلغ احتياطيها 12,4 مليار برميل (خالد حنفي علي، 2006).

وقد ظهر فائض في الموازنة العامة لروسيا وفي الميزان التجاري تجاوز 400 مليار دولار و 120 مليار دولار على التوالي، وتجاوز احتياطي البنك المركزي من الذهب والعملات الصعبة 413,1 ألف دولار في يوليو 2007؛ مما جعل روسيا تحتل المركز الثالث عالمياً من حيث احتياطيات الذهب والعملة الأجنبية. وكذلك تمكنت روسيا من سداد أغلب ديونها الخارجية سواء للدول الأخرى أو لدول نادي باريس، حيث تراجع الدين الخارجي بمعدل 24%. ومن حيث الدخول النقدية للسكان بنحو 10% مقارنة بعام 2004، وارتفعت معاشات المتقاعدين بنسبة 9%، وتراجع معدل البطالة لنحو 7,6% (نورهان الشيخ، 2007).

وإن التطورات المهمة في السوق العالمية للطاقة، ومن أهمها زيادة الطلب العالمي على النفط والغاز الطبيعي؛ دفعت الدول المنتجة إلى بلوغ الذروة في الإنتاج على الرغم من التطور العلمي والتكنولوجي في مجال إنتاج مصادر الطاقة البديلة (محمد أبو عمود، 2007)، وذلك نتيجة لبروز روسيا كقوة اقتصادية كبرى من المنظور

النفطي (والطاقي بشكل عام) واكتسابها تأثيراً واسع النطاق في سوق النفط وأسعاره العالمية، وبخاصة بعد تأكيد الرئيس بوتين استعداد بلاده لأن تحل "محل الشرق الأوسط كمصدر رئيسي للنفط لأوروبا والولايات المتحدة ذاتها" (نورهان الشيخ، 2006). كل ذلك في ظل الإعلان الأمريكي الصريح بشأن التوجه نحو تقليص الاعتماد على نفط الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة، وما يمثله من تهديد لمصالح دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط (مغاوري شلبي علي، 2006).

ومن زاوية أخرى، فقد كان هناك العديد من الزيارات الروسية لدول منطقة الشرق الأوسط لاجتذاب رؤوس الأموال العربية للاستثمار في الاقتصاد الروسي مع فتح أبواب المنطقة الغنية بالمصادر أمام الشركات الروسية وإعادة السلاح الروسي لسابق عهده، وكذلك مساعدة دول المنطقة في مجال تكنولوجيا الطاقة النووية للاستخدامات السلمية (أشرف كمال). ومن جهة أخرى، فقد أجرت روسيا مباحثات مع قطر حول إمكانية إنشاء منظمة لمصدري الغاز الطبيعي تشمل، إضافة للدولتين، كلاً من الجزائر وتركمانستان وأوزبكستان وفنزويلا (إبراهيم عرفات، 2007).

ونتيجة لإلحاح المصالح الاقتصادية، فقد عملت روسيا على تطوير علاقاتها بإسرائيل، وذلك ضمن أولوياتها في الشرق الأوسط؛ فخلال الفترة ما بين 2000 و2006 تضاعف حجم التجارة بين موسكو وتل أبيب، فوصل عام 2006 إلى 1,5 مليار دولار. هذا إضافة إلى مليار دولار أخرى على هيئة صفقات من مواد الطاقة. وكذلك، فإن روسيا تؤمن لإسرائيل 88% من احتياجاتها من النفط الخام الذي تحصل عليه من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، إلى جانب موافقة الطرفين على زيادة حصة الغاز الروسي في واردات الغاز الإسرائيلية من 1% عام 2007 إلى 25% بحلول عام 2025 (إبراهيم عرفات، 2007).

3 – الأهداف الجغرافية والديمغرافية:

تعد منطقة الشرق الأوسط أشبه بخاصرة رخوة تحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما روسيا جواراً قريباً لها، وفيهما مصالح حيوية تعمل بكل طاقتها من أجل منع التعدي عليها (Holmes, 2001). وعليه، فقد كان اهتمام روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي بشكل خاص بتركيا وإيران، على اعتبار أنهما أكثر دول الشرق الأوسط رغبة في النفاذ إلى هاتين المنطقتين؛ لما يجمعهما مع شعوبهما من تشابك عرقي وديني ولغوي. فبقدر ما يفيد توثيق العلاقة مع إيران في

إزعاج الولايات المتحدة وفي جني أرباح اقتصادية من إيران، فإنه يعد إحدى وسائل موسكو في تحجيم إيران عن استعمال الورقة الإسلامية بين مسلمي روسيا الذين يقدر عددهم بنحو 20 مليوناً، وبالتحديد في منطقة القوقاز التي تعاني فيها موسكو مشكلات كبيرة، إضافة إلى منطقة آسيا الوسطى التي تعتبرها مجالاً حيوياً يجب أن يظل مقصوراً عليها. فلم يكن غزو أفغانستان مجرد رد فعل تلقائي على هجمات 11 سبتمبر 2001؛ لأن التحضيرات وخطط العمليات العسكرية كانت مجهزة من قبل وتنتظر فقط إشارة الانطلاق، فالغزو كان سيحصل تحت أي مبرر لأهمية وضع أفغانستان في الجغرافيا السياسية للنفط والغاز الطبيعي لمجمل المنطقة من الصين إلى ألمانيا، وهو الحوض الضخم المسمى "أوراسيا" (عمرو كمال حمودة، 2006).

ومهما يكن الأمر، فإن روسيا تنظر إلى نفط آسيا الوسطى من زاويتين متناقضتين؛ فهي وإن بدت حريصة على أن تستثمر شركاتها في الحقول الواعدة في تلك المنطقة، فإن ازدياد الاستثمار الغربي والصيني في الإقليم يقلقها بما يسرع من خطا التصدير، فيمنح تلك الدول استقلالية أكبر عن نفوذها وقرباً أكثر من الغرب (عاطف عبد الحميد، 2006: Holmes, 2001). والمفارقة، هو ما أبداه الرئيس بوتين من اهتمام بالغ بمشكلة بلاده الديمغرافية، موضحاً: "أن تعداد سكان روسيا انخفض خلال عام 2005 بنحو 700 ألف نسمة، محذراً من احتمال انقراض الشعب الروسي في حال استمرار الانخفاض بالمعدلات الحالية" (أحمد دياب، 2007).

وتعد منطقة أوراسيا محيطاً من الثروة النفطية وحقلاً كبيراً للألغام السياسية ومداراً لصراع شديد الشراسة والعنف بين القوى الإقليمية والقوى الدولية (عمرو كمال حمودة، 2006)، علماً بأن بياناً روسياً أمريكياً مشتركاً صدر في موسكو (19–20 حزيران/يونيو 2008) ضم مسؤولين كباراً من وزارتي خارجية البلدين، وتوصل لاتفاق مبدئي بشأن تزويد الجيش الوطني الأفغاني بمعدات عسكرية روسية (مجلة العصر/المحرر السياسي، 2008).

ومن المخاطر الرئيسة التي جعلت موسكو تزيد من اهتمامها بالشرق الأوسط مسألة الإسلام العابر للحدود الذي اقترن منذ أحداث 11 من سبتمبر 2001 بالإرهاب؛ مما فرض على موسكو توسيع قاعدة التنسيق مع بلدان الشرق الأوسط؛ فلم يقتصر الأمر على فتح قنوات بين أجهزة الاستخبارات الروسية ونظيراتها في بلدان الشرق الأوسط العربية، وإنما شمل أيضاً إسرائيل التي تجري مع روسيا منذ

2004 تدريبات مشتركة على مكافحة الإرهاب فضلاً عن قيام ديمتري كوزاك (مبعوث الرئيس بوتين إلى منطقة شمال القوقاز) فور تعيينه في مارس 2004 بعدة زيارات إلى إسرائيل، أسفرت عن توقيع عدد من الاتفاقيات بخصوص مكافحة الإرهاب، ومن بينها تزويد روسيا بطائرات إسرائيلية بدون طيار لمراقبة الحدود حول جمهورية الشيشان (إبراهيم عرفات، 2007).

وعلى الرغم من اهتمام بريماكوف بالشرق الأوسط – سواء وهو في منصب وزير الخارجية (1996–1998)، أم بعد تسلمه رئاسة الوزارة (1998–1999)، خلال حكم الرئيس يلتسين – فإنه لم يتمكن من إعادة روسيا بقوة من جديد إلى تلك المنطقة؛ وذلك لأن الفترة ما بين ديسمبر 1991 عندما انهار الاتحاد السوفيتي وديسمبر 1999، عندما انتقلت السلطة من يلتسين إلى بوتين، قد تركزت خلالها الجهود الروسية بأكملها تقريباً في مواجهة ثلاثة تحديات، كان أهمها: استيعاب صدمة سقوط الاتحاد السوفيتي. وثانيها، الاحتفاظ بالنفوذ الروسي قدر الإمكان في الجمهوريات السوفيتية السابقة. وثالثها، هيكلة السياسة الروسية تجاه الغرب. ونتيجة لذلك، فإنه لم تتح لروسيا إمكانية تنمية علاقاتها بالشرق الأوسط إلا بعد وصول الرئيس بوتين إلى الحكم وبخاصة خلال فترة ولايته الثانية.

وفي شهر فبراير من عام 2005، أعاد بريماكوف الكرة من جديد حينما زار إيران وسوريا والأردن ولبنان، ولكنه هذه المرة بصفته رئيساً لغرفة التجارة الروسية، ولم تكن رسالته إلى الدول التي زارها في المنطقة مختلفة عن تلك التي حملها حينما قدم إليها قبل أربعة عشر عاماً، أو متناقضة مع خط التصعيد الذي يتبعه الرئيس بوتين تجاه المنطقة. وهي رسالة تتضمن فكرتين: أولاهما، أن الاقتصاد له الأولوية في علاقات روسيا بدول المنطقة، وهو ما أكده الرئيس بوتين في زيارتيه للشرق الأوسط، حينما اصطحب معه عدداً كبيراً من رجال الأعمال ورؤساء، مجالس إدارات شركات الغاز والنفط الروسية الكبرى. أما الفكرة الثانية – وهي تجد قبولاً لدى دول المنطقة باستثناء إسرائيل –، فهي أن وجود روسيا الاستراتيجي في المنطقة مطلوب باعتباره عاملاً مهماً لتحقيق توازن القوى (إبراهيم عرفات، 2007).

4 – تحقيق أمن الطاقة واستخدامها سياسياً:

يعد قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، وأداة تأثير مهمة من أدوات السياسة الخارجية الروسية؛ لأنها تؤدي دوراً محورياً في

سوق النفط والطاقة العالمية. ويحتوي قطاع الطاقة في روسيا على النفط والغاز الطبيعي والفحم، وقد بقيت الصناعات الخاصة بالطاقة تتميز باحتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة، وعلى رأسها "غاز بروم" في مجال الغاز الطبيعي، و"لوك أويل" النفطية (نورهان الشيخ، 2006).

وفي السنوات الأخيرة تعاظمت الاتهامات من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية ودول الجوار الإقليمي لروسيا الاتحادية بأنها "تستخدم مخزونها الضخم من الطاقة (الغاز، البترول، الطاقة الكهربائية، وخبرتها في بناء المفاعلات النووية وتشغيلها) كسلاح سياسي واقتصادي في سياستها الخارجية، وذلك بمكافأة الأصدقاء، والضغط على الأعداء"، وخاصة بعد تزايد حدة التنافس الدولي على مصادر الطاقة باختلاف أنواعها (أسامة مخيمر، 2007). فقد احتدم النقاش في الولايات المتحدة مرة أخرى حول أهمية النفط السعودي ومشكلة الاعتماد الأمريكي على النفط المستورد من الشرق الأوسط، وبخاصة بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي بوش عن ضرورة الاستغناء عن 75% من واردات الولايات المتحدة النفطية من منطقة الشرق الأوسط عام 2025 (هدى عوض، 2006)، كما ذكر سابقاً.

وعلى أية حال، فقد حذرت الولايات المتحدة روسيا عدة مرات من استخدام النفط سلاحاً سياسي لممارسة ضغوط على بعض الدول، وبخاصة بعدما قطعت موسكو إمدادات الغاز عن أوكرانيا عقب انتصار الثورة البرتقالية فيها. وكان من الواضح أن روسيا تتبنى بقوة سياسة تهدف إلى استعادة دورها الدولي من خلال النفط باعتبارها قوة نفطية اليوم، بعد أن كانت قوة عسكرية عظمى قبل انتهاء الحرب الباردة (مغاوري شلبي علي، 2006).

ونتيجة لتلك الأهمية، فقد دعا نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني عبر الخطاب الذي ألقاه في قمة حلف الأطلسي التي عقدت في عام 2006 إلى تنويع موارد الطاقة لأوروبا، واصفاً استغلالها من قبل روسيا أداة "للترهيب أو الابتزاز السياسي، سواء كان ذلك عن طريق التحايل على إمدادات الغاز والنفط، أو بواسطة احتكار نقلهما وترحيلهما" (نورهان الشيخ، 2007).

وقد تزامن عودة الطاقة إلى دائرة التركيز والاهتمام الروسي مع تولي الرئيس بوتين السلطة عام 2000؛ إذ بدأت روسيا في تشكيل نموذج جذب واهتمام لدول الاتحاد السوفيتي، وبخاصة دول آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز..... (أسامة مخيمر،

2007). وكذلك، فإن خطوط أنابيب النفط بين البلدان المختلفة هي أحد المؤشرات التي يستدل منها على حال العلاقات الدولية بين طرفي البدء والانتهاء، وكذلك أطراف المرور التي يعبرها الخط. فعبر ذلك الخط تتجسد توازنات العلاقات الدولية المتأرجحة بين نقطتي التعاون والنزاع وما بينهما من أمور وسطية (عادل سيد أحمد، 2006).

وكان منتدى للدول المصدرة للغاز Gas Exporting Countries Forum قد شكّل في أثناء اجتماع عقد في طهران خلال مايو 2001 وشارك فيه ممثلون عن روسيا وإيران ونيجيريا والجزائر وإندونيسيا وماليزيا والنرويج وتركمانستان وقطر وعمان. واتفق على عقد اجتماع سنوي لهذا المنتدى على مستوى الوزراء وآخر نصف سنوي على مستوى الخبراء، ويكتسب المنتدى أهميته من امتلاك أعضائه لنحو 75% من الاحتياطيات العالمية للغاز، وباعتباره خطوة على الطريق لتنسيق سياسات إنتاج الغاز وتصديره على نحو ما تقوم به أوبك بالنسبة للبترول، وإن كان المنتدى لم يبدأ بعد في إقامة بنائه (حسين عبدالله، 2007). وبذلك فإن الطاقة الروسية تمثل تحدياً للغرب لسنوات عديدة بحكم سيطرتها على مصادر الطاقة، مما يجعلها قادرة على العودة إلى بساط السياسة الدولية، وبخاصة فيما يعرف بـ "تجمع للغاز على غرار Opec" إلى جانب تقديم الروس المبادرات لإنشاء مفاعلات نووية للأغراض السلمية كمصدر من مصادر الطاقة، مثل مصر والسعودية والمغرب والجزائر (أشرف كمال، 2008). فجولة وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) التي شملت عواصم شرق المتوسط، والتقى فيها عدداً من اللاعبين الرئيسيين في المنطقة، قد حملت (بغض النظر عن نجاح الدعوة الروسية لعقد مؤتمر سلام شرق أوسطي في موسكو) أكثر من دلالة (أسامة مخيمر، 2007) منها:

ارتباط التوازن الإقليمي بالتوازن الدولي، ولكن بعد سيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي بدا واضحاً أن منطقة شرق المتوسط قد شهدت، على أساس اعتبارات التوازن الدولي، ما يلي:

1 – حدوث فراغ في الميزان الدولي بسبب غياب القوة السوفيتية.

2 – صعود نفوذ الولايات المتحدة.

على أساس اعتبارات التوازن الإقليمي:

1 – صعود إسرائيل في ميزان القوى الإقليمي.

2 – هبوط قوة الأطراف العربية في ميزان القوى الإقليمي.

رابعاً – أهم الدلالات والتحديات للعودة الروسية للمنطقة الأوسطية:

إن فهم ديناميكية إدارة توازن القوى في إقليم الشرق الأوسط يتطلب إدراكاً للتباين الجذري في إدراكات التهديد والأمن لدى مختلف الدول العربية المؤثرة، والدول الفاعلة دولياً. فبينما كان مفهوم التهديد يتمركز لدى "دول القلب" على التهديد الإسرائيلي، فإن بعض الدول العربية تشعر بالقلق وبعض التهديد من دول عربية أخرى. ودول عربية أخرى تشعر بالقلق من دول الجوار الإقليمي الكبير، وبخاصة إيران (محمد السيد سعيد، 2007). وكذلك التهديد الذي تمثله الولايات المتحدة حتى لأقرب النظم العربية إليها، مع العلم أن أسس السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط تأثرت بشكل محدود بهجمات الحادي عشر من سبتمبر. فروسيا وأوروبا لا تزالان متمسكتين بالمبادئ التي دافعتا عنها دائما منذ بدء عملية السلام، وقراري الأمم المتحدة 242 و338. لذلك تعمل روسيا منذ استعادة قوتها على ما يلي (جون ماركو، 2002):

1 – محاولة ملء الفراغ الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفييتي.

2 – مزاحمة النفوذ الأمريكي في المنطقة عن طريق التأكيد أنه لا يمكن الانفراد بالمنطقة من قبل الولايات المتحدة.

3 – محاولة التخفيف من استخدام إسرائيل القوة الغاشمة المفروضة، وذلك من خلال وضع الإسرائيليين أمام عدة أمور، ومن أهمها:

1 – تؤدي موسكو دوراً كبيراً في إدارة الصراع الدولي الدبلوماسي في مجلس الأمن واللجنة الرباعية.

2 – قدرة موسكو على تعزيز قوة الأطراف الأخرى، وإعادة نظام سباق التسلح الذي سبق أن شهدته المنطقة؛ مما قد يضعف التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي الحالي.

وعلى أية حال، يرى بعض المراقبين أن روسيا تسعى لمعاقبة الولايات المتحدة عن طريق القيام بأداء دور معاكس لها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك رداً على دور واشنطن المعاكس لموسكو في منطقة البلقان وشرق أوروبا. فمن يتبنّ وجهة النظر تلك، يلمح إلى الفرضية القائلة باحتمالات أن تؤدي ضغوط روسيا على إسرائيل والولايات المتحدة في الشرق الأوسط إلى عقد صفقة بين موسكو وواشنطن تتراجع بموجبها واشنطن وتقدم التنازلات لموسكو في ملفات نشر

برنامج الدفاع الصاروخي والقواعد العسكرية الأمريكية. وبالمقابل تتراجع موسكو عن ملفات الشرق الأوسط، واستهداف جورجيا وغيرها، علماً بأن الموقف الروسي من عملية السلام يتفق مع الشرعية الدولية ويتفق مع المبادرة العربية التي أعيد تأكيدها في القمم العربية (أشرف كمال، 2007).

ولكن التحركات الروسية تبدو وكأنها تشير إلى أن ثمة "خارطة طريق روسية دولية" شملت منطقة الخليج العربي، منطقة الشرق الأدنى، ومنطقة آسيا الوسطى بعد التعاون مع الصين ضمن منظمة تعاون شنغهاي التي استطاعت أن تفرض نفوذها الجيوبوليتيكي على الإقليم الأوراسي، الذي سبق أن أجمعت كل النظريات الإستراتيجية على أنه يمثل مفتاح السيطرة على العالم باعتباره يمثل منطقة القلب الإستراتيجي لخارطة العالم.

ومهما يكن الأمر، فهناك **تحديات وعقبات واجهت السياسة الروسية** في سبيل عودتها لمنطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس بوتين، وعاقت تقدمها في المنطقة؛ ومنها أن روسيا تشارك الولايات المتحدة دبلوماسياً في رعاية عملية السلام إلا أن كل ما تقدمه للسلطة الفلسطينية من مساعدات لا يزيد على 1% من إجمالي ما تحصل عليه. كذلك، فإن استطاعت أن تبني علاقات إيجابية مع الدول العربية المحافظة في الخليج، فإن سياساتها المتشددة مع مسلميها، وبخاصة في الشيشان، كثيراً ما تسببت لحكومات تلك الدول في حرج إن حاولت تطوير علاقاتها مع موسكو. وكذلك، من التحديات الأخرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكثر الدول نشاطاً في هذه المنطقة ساعية إلى فرض سيطرتها على الشرق الأوسط الكبير، من منطلق "أن هذا سبيل لتسوية مشكلة يتعلق بها الأمن القومي الأمريكي وهي مشكلة أمن الطاقة" (مارغيلوف، 2008). ويبقى التحدي الأكبر فيما يتعلق بالسياسة الروسية تجاه القارة الآسيوية بشكل عام، يتمثل في استعادة الدولة الروسية لعافيتها، على صعيد التنمية الاقتصادية، والتغلب على المشكلات الاجتماعية، والمحافظة على تماسك الدولة (السيد صدقي عابدين، 2007).

أما بالنسبة للتحدي الآخر، فإنه يظهر في حالة العلاقات الروسية – الإسرائيلية؛ وعلى الرغم من نجاح موسكو في محاكاة الولايات المتحدة في بناء علاقات مع كل من إسرائيل والدول العربية، فإن علاقات موسكو بإسرائيل تواجهها العديد من العوائق، من أبرزها اعتراض إسرائيل على أن تؤدي موسكو دوراً أكبر في

الوساطة بينها وبين الفلسطينيين، وصفقات السلاح التي تعقدها موسكو مع سوريا، ودعم روسيا لبرنامج إيران النووي، وما تعده إسرائيل استمراراً للحملات المعادية للسامية في روسيا (Elliott, Khrestin, 2007). ومن ناحية أخرى، فقد وصل المهاجرون من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق إلى ما نسبته 20% من إجمالي سكان إسرائيل، وكثير منهم يحملون جنسية مزدوجة، وهو ما دفع بوتين إلى تأكيد أن روسيا تهتم بأمرهم، وهو ما لا ترحب به إسرائيل، وبخاصة أن من بينهم عدداً كبيراً من رجال الأعمال والأثرياء الذين تطالب روسيا بتسليمهم لها بسبب تورطهم في تهريب مليارات الدولارات من البنوك الروسية.

ومع كل ذلك، فإن استطاعت روسيا البوتينية أن تحقق تقدماً على الصعيدين الاقتصادي والإستراتيجي في الشرق الأوسط، فإنها تبقى ثانياً وربما ثالثاً بعد الولايات المتحدة والقوى الأوروبية النافذة في هذه المنطقة. فالنشاط الروسي على الساحة الشرق أوسطية لا يزيد حالياً على كونه إشارة تبعث بها موسكو إلى الولايات المتحدة بأن روسيا لم تخسر الحرب الباردة "بالضربة القاضية، كما يعتقد، وإنما خسرتها بالنقاط وأنها في سبيلها إلى استعادة عافيتها لتسجل من جديد نقاطاً لصالحها تحسن بها سجلها في موازين السياسة العالمية". (إبراهيم عرفات، 2007). فروسيا وهي تعود من جديد إلى الشرق الأوسط، وبقدر غير مسبوق من الجرأة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، تبقى عودتها أقرب إلى عودة "المزاحم الرشيد"، وليس "المزاحم المتهور"، المزاحم الذي يقدر جيداً فجوة القوة بينه وبين الولايات المتحدة؛ فناتجه الإجمالي (1,7 تريليون دولار) لا يمثل إلا 12،9% فقط من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي (13,1 تريليون دولار)، وإنفاقه العسكري (32 مليار دولار) لا يساوي إلا 6,3% من الإنفاق العسكري الأمريكي (505 مليارات دولار). وهي دلالات وحقائق إذا ما ترجمت بلغة موازين القوى في العلاقات الدولية، فإنها لا تجعل من عودة روسيا إلى الشرق الأوسط عودة " للبديل المنتظر"، وإنما "للمشاكس المتجري" (إبراهيم عرفات، 2007)، كما يقول أحد الباحثين. ويكاد يجمع المحللون داخل روسيا وفئة كبيرة منهم في الخارج على أن عام 2007 كان عام الرئيس بوتين، ليس لأنه العام الأخير لبوتين في الكرملين فقط، بعد ولايتين في الحكم، بل أيضاً لأن هذا العام تحديداً كان نقطة تحول كبرى أعادت روسيا إلى واجهة الأحداث في العالم، من بوابة استعادة روح الدولة العظمى تارة، بما يستتبع ذلك من محاولات لزيادة النفوذ والتأثير في الملفات الإقليمية وبخاصة

منطقة الشرق الأوسط والدولية، وأخرى لجهة عودة الحديث بقوة عن حقبة الحرب الباردة وتجلياتها القديمة والجديدة (موقع الحدث، 2007).

لذلك، فبعد انتهاء حرب العراق، قالت كوندوليسا رايس – التي كانت آنذاك مستشارة الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي– مبينة سياسة بلادها القادمة تجاه الدول الثلاث (فرنسا، روسيا، ألمانيا): "علينا أن نعاقب فرنسا ونسامح ألمانيا ونهمل روسيا"، (جريدة الشرق الأوسط، 2006). وقد يفسر ازدراء الوزيرة الحالية لموسكو باعتبارها لم تخرج من المخاض الذي دخلته مع انهيار حلف وارسو وانتهى فعالية وجودها في المنطقة (جريدة الشرق الأوسط، 2006).

وبشكل عام، فقد انتهجت موسكو "البوتينية" سياسة خارجية يمكن تعريفها بأنها سياسة سوفيتية جديدة؛ وذلك نتيجة لعدة متغيرات دولية، في غير صالح الولايات المتحدة، كان أهمها (مجلة العصر/المحرر السياسي: **2008**: للمزيد انظر؛ Green and Rizzi, 2007):

1 – فشل الولايات المتحدة في إعادة تشكيل الشرق الأوسط بحسب رؤيتها.

2 – غرقها في المستنقع العراقي الدموي.

3 – تعثر حلف الأطلسي في القضاء على حركة "طالبان" الأفغانية وتنظيم القاعدة.

4 – فشل إسرائيل في القضاء على المقاومة اللبنانية والفلسطينية.

5 – فشل إثيوبيا حليفة واشنطن في القرن الإفريقي في القضاء على المقاومة الصومالية الإسلامية.

6 – تعثر مشاريع التدخل العسكري والحصار الغربي في إقليم دارفور بالسودان.

ومن ثم، فقد واصلت روسيا تعزيز حضورها ووسعت شبكة علاقاتها في العالم العربي؛ فعلى الصعيد النووي عقدت صفقة بمليار دولار مع مصر. ودبلوماسياً طرحت استضافة عقد مؤتمر سلام دولي، في ضوء تعثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. وكذلك، فقد كانت تتابع الأجواء العربية؛ فبعثت برسالة من قبل بوتين إلى القمة العربية في دمشق (29–30 /3/2008) (صحيفة البيان الإماراتية، 2008).

وقد وقفت روسيا ضد صدور قرار يفرض عقوبات شاملة على طهران، وعقدت صفقة بأربعة مليارات دولار مع الجزائر، وأخرى مع سوريا. وقبل عدة أسابيع

(في 2008/6/14) قام الرئيس بوتين بزيارة إلى ليبيا عقد خلالها صفقات بعدة مليارات من الدولارات مع طرابلس. كذلك، فتح بوتين طرقات وأبواباً دبلوماسية مغلقة أو شبه مهجورة،؛ إذ قام بزيارات إلى قطر والسعودية والإمارات، مع توقيع اتفاقيات تجارية وسياحية وأمنية وعسكرية، فكانت زيارته إلى الإمارات هي الأولى من نوعها منذ عام 1943 (صحيفة البيان الإماراتية، 2008). ومؤخراً، عقدت روسيا والمملكة السعودية اتفاقية تعاون في المجال العسكري في موسكو، وقال الأمير بندر بن سلطان في تصريح صحفي عقب مراسم التوقيع: إن التعاون السعودي الروسي في المجال العسكري التقني غير موجه ضد بلدان ثالثة (وكالة نوفوستي، 2008 أ).

لقد كان لروسيا مواقف متميزة من القضية الفلسطينية وملف إيران وقضايا العالم العربي والإسلامي؛ حيث التحقت روسيا بمنظمة المؤتمر الإسلامي في وضع مراقب. " و... روسيا مستعدة لتصبح عضواً كاملاً في المنظمة لولا وجود بعض الظروف التي تحول دون ذلك" (ثابت الجنان، 2008)، فالزيارة الروسية للأردن (2007/2/13) أوضحت ذلك، وقد ثمن الأردن عالياً "بصورة خاصة إسهام روسيا في إحلال الأمن في الشرق الأوسط"، وذلك بعدما أكد عاهل الأردن وجود فرصة أخرى لتحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط، وذلك بعد أن أعرب البلدان عن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وكذلك، فإن للسياسة الروسية دلالات خاصة بموقفها من سوريا؛ إذ إن لدى روسيا رغبة قوية في العودة إلى الشرق الأوسط بما تمثله من أهمية سياسية واقتصادية واستراتيجية يتنازع عليها من قبل القوى الكبرى. وتعد روسيا دمشق من بين البوابات الرئيسية لعودتها إلى المنطقة، التي ترى أغلب الدول العربية والإسلامية أنها بحاجة إلى شريك دولي له مواقف متوازنة من قضايا المنطقة، "وليس منغمساً في حمام الدم العربي في العراق"، (فايز سارة، 2005). أما راسمو السياسات الاقتصادية في روسيا فيرون أهمية ربط روسيا مع سورية والوطن العربي بشبكة من المصالح والعلاقات الاقتصادية من خلال توظيف رؤوس الأموال العربية واستثمارها في روسيا التي تعد تربة خصبة للاستثمار وقادرة على الإسهام بإيجابية في الدفع إلى هذا الاتجاه؛ مما سيفعل السياسة الروسية أكثر في المنطقة. (هاني الملادي، 2006). هذا، إضافة إلى اعتبار سوريا – بفضل موقعها في قلب منطقة الشرق الأوسط – الجسر الذي تتقاطع فيه طرق المواصلات والتجارة وأنابيب نقل النفط والغاز بين بلدان الخليج وأوروبا. ولقاء بوتين – الأسد في موسكو

(كانون الثاني 2005) يمثل دفعاً قوياً لتطوير العلاقات بين البلدين وبخاصة بعد تسوية مشكلة الديون الروسية على سوريا (هاني الملادي، 2006)، إضافة إلى موقفها من الولايات المتحدة قبل وبعد الاحتلال العراقي (إدجار أوبالاس، 2005)؛ فأهمية زيارة الرئيس بشار الأسد، أنها تأتي بعد آخر قمة سورية روسية عام 1999 بين الرئيسين السابقين، السوري حافظ الأسد والروسي بوريس يلتسين، وبعد حدوث تغييرات مهمة في موقع الرئاسة في البلدين وتبدل في محتويات النظامين، حيث تتحول سوريا إلى اقتصاد السوق. وكذلك تأتي الزيارة بعد هدوء نسبي في العلاقات السورية الروسية (فايز سارة، 2005) وقد صنفتها موسكو بأنها زيارة دولة (باعتبارها أرفع أنواع الزيارات الرسمية لدى الروس).

لقد حظيت الانتخابات الروسية التي جرت في الثالث من آذار 2008، باهتمام عالمي كبير؛ لأنها كانت أحد القطبين العالميين قبل ما يقارب العقدين من الزمن، ولكون بوتين سيصبح رئيساً للوزراء، الذي سيستمر في توجهاته السياسية نحو الشرق الأوسط، للتعبير عن قوة روسيا الاتحادية بعد سيرها بالمنهج الديمقراطي (ماردیني، 2008). وقد صرح الرئيس المتوقع لروسيا دميتري ميدفيديف مؤكداً أنه سيستمر في الخط السياسي الذي انتهجه الرئيس الروسي، منذ ثمانية أعوام، وقال: "إن التعاون المشترك بينه كرئيس للدولة وبوتين كرئيس للحكومة سيحقق نتائج إيجابية تعطي دفعاً لتطور الدولة". (موقع إيلاف، 2008). وفي دلالة على أهمية الوجود الروسي في منطقة الشرق الأوسط ومناكفة النفوذ الأمريكي، فإنه في استطلاع للرأي العام الروسي أجري في (آذار/2008)، عبر 52% من الروس عن رغبتهم في عودة بوتين إلى رئاسة الدولة سنة 2012؛ أي بعد انتهاء رئاسته الحالية وتولي آخر الرئاسة لفترة واحدة، واختبار القوة الروسية من خلال موضوع الدرع الصاروخية الأمريكية ومدى التزامها بالتسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط وتسوية أزمة البرنامج النووي الإيراني.

وقد كان الموقف الروسي بهذا الخصوص واضحاً في الأزمة الإيرانية نتيجة لتطور العلاقات الدافئة بين روسيا وإيران لتصل إلى درجة التحالف وتنسيق المواقف والتعاون بين الدولتين (Green and Rizzi, 2007) للاستفادة من ثروات بحر قزوين، وحصول إيران على مستوى أفضل من التكنولوجيا الروسية في مجال الطاقة النووية، واتفاق الطرفين على كيفية تحقيق سلام واستقرار على المستوى الإقليمي (مغاوري شلبي علي، 2006). فنتيجة لتنامي النفوذ الإيراني إقليمياً، فقد

تصاعدت المواجهة الأمريكية الغربية الإسرائيلية مع إيران إزاء برنامجها النووي، الذي تعتبره الولايات المتحدة وإسرائيل برنامجاً عسكرياً يهدف إلى تهديد أمن إسرائيل، وأنه من غير المسموح بامتلاك إيران أسلحة نووية أو أي قدرات نووية. وقد اكتسبت تفاعلات الأزمة النووية الإيرانية مسحة من السخونة بعد تعثر المساعي الرامية إلى تسويتها سلمياً (حسن أبو طالب، 2007)؛ فلم تكترث روسيا بتهديدات بوش، فأعلنت يوم 17 فبراير أنها قد وافقت على إرسال وقود نووي لإيران في غضون ثلاثة شهور لمحطة الطاقة النووية في بوشهر، التي كان قد بناها الاتحاد السوفيتي في حقبة الحرب الباردة (إدجار أوبالاس، 2005).

فالموقف الروسي من الملف النووي الإيراني يمثل تحدياً للغرب، وبخاصة في ضوء استمرار إمدادها إيران بأحدث التقنية العسكرية، وذلك تنفيذاً لاتفاقيات منذ تسعينيات القرن الماضي، استناداً إلى حق إيران في امتلاك طاقة نووية ذات استخدام سلمي، وإدراكاً منها أن واشنطن تسعى إلى بسط نفوذها في منطقة تعتبرها روسيا مركز نفوذها، وأن إيران غير النووية تعد حليفاً استراتيجياً لروسيا، وأن الحرب لن توقف البرنامج النووي الإيراني وإنما ستخلق فوضى تعم المناطق المتاخمة للحدود الروسية، كما هو الحال في العراق وأفغانستان(أشرف كمال، 2008. للمزيد انظر: روزا بروكز، 2008). وقد عملت موسكو على تخفيف الضغط عن الحكومة الإيرانية، وحققت نجاحات في تأجيل فرض عقوبات مشددة على طهران، وكان لزيارة بوتين 2007 إلى طهران "للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بين البلدين، دوي قوي في الغرب" (موقع الحدث، 2007). على الرغم من تذبذب الموقف الروسي وعدم ثباته على وجهة واحدة، كما يرى كثير من المراقبين.

الخاتمة:

من خلال العرض السابق لأهداف العودة الروسية للشرق الأوسط ومسوغاتها في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، ومن خلال الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس (**ما أهداف العودة الروسية لمنطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس بوتين، بعد انقطاع دام فترة ليست قصيرة؟**)، يمكن استنتاج ما يلي:

أولاً: هناك أهداف ومسوغات سياسية واستراتيجية واقتصادية وأمنية من العودة الروسية إلى منطقة الشرق الأوسط، وذلك بعد تعاظم القوة الروسية الاقتصادية وكذلك تراجع القوة الأمريكية بسبب وجود العديد من البؤر الساخنة

التي ما زالت تعانيها الإدارة الأمريكية سياسياً وعسكرياً، وعلى رأسها المستنقع العراقي. ولكن روسيا بسبب عدم تمتعها بقوة عسكرية كافية في المنطقة لاستخدامها أو التهديد بها، وعدم استثمار ما لديها من إمكانيات اقتصادية لإدامة مناطق نفوذ لها في الشرق الأوسط، يبقى الوضع لصالح الولايات المتحدة وحلفائها في هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية.

ثانياً: يوجد العديد من العقبات والصعوبات الداخلية والخارجية أمام العودة، ثم التمدد والتوسع الروسي في المنطقة؛ فظروف روسيا الداخلية الصعبة مثل نمو معدلات الجريمة والفساد السياسي والتراجع في حقوق الإنسان، وفشلها في مناطق نفوذها كالقوقاز وآسيا الوسطى وصربيا وشرق أوروبا عموماً، وعجزها عن حسم الحرب في الشيشان، يضعف من موقفها الدولي ويعرضها للنقد المستمر من الدول العربية والدول الكبرى الأخرى، والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

ثالثاً: من المحتمل أن تواصل روسيا نشاطها باعتبارها أحد رعاة عملية السلام في الشرق الأوسط؛ وذلك لأن إرساء السلام وبسط الاستقرار والأمن يتوافق مع المصالح الوطنية لروسيا الاتحادية، لوقوع هذه المنطقة بالقرب من حدودها الجنوبية، والعمل على إضعاف النفوذ الغربي وبخاصة الأمريكي.

رابعاً: ما أنجز في عهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد رفع مستوى الثقة بين الجانبين الروسي والعربي، بتجاوبه مع مصالح روسيا الوطنية ومصالح المؤسسات الاقتصادية الحكومية والخاصة وليس المصالح الآنية الضيقة للنخب السياسية؛ مما قد يسهل من عملية التوسع الروسي في المنطقة مستقبلاً.

المراجع:

إبراهيم خليل علاف، (2007)، آفاق استراتيجية..الشرق الأوسط.. رؤية تاريخية – سياسية، (1–2) مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل.

إبراهيم عرفات، (2007)، روسيا والشرق الأوسط..أية عودة؟ **مجلة السياسة الدولية**، عدد 170 أكتوبر: 72–75.

أبو بكر الدسوقي، (2007)، العلاقات الروسية – الصينية.. محددات الخلاف وآفاق التعاون، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 170 أكتوبر: 76.

أحمد إبراهيم محمود، (2007)، الصناعات العسكرية الروسية.. تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 170 أكتوبر: 60–66.

أحمد دياب، (2006)، "المواقف الدولية من الحرب على لبنان"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 166 أكتوبر :41.

أحمد دياب، (2007)، التحدي الديموجرافي للقوة الروسية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 170 أكتوبر: 100–102.

إدجار أوبالاس، (2005)، قضايا شرق أوسطية: نظرة عامة، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**، العدد 81، التاريخ 1/6/2005.

أسامة مخيمر، (2007)، الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 170 أكتوبر: 92–93.

أشرف كمال، (2007)، "القطب الروسي يعود"، نشرة مؤسسة Jelsoft المحدودة، تاريخ 15/4/2007.

السيد صدقي عابدين، (2007)، السياسة الروسية في آسيا..الأهداف والتحديات، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 170 أكتوبر: 87–89.

تقرير CNN، (2008)، "مرشحو انتخابات الرئاسة الروسية وسنوات بوتين الثماني"، تاريخ 2/3/2008.

ثابت الجنان، (2008)، السياسة الخارجية الروسية وعوائق التعاون المثمر مع العالم الإسلامي، موقع سوالف الجميع، تاريخ 1/3/2008.

جريدة الشرق الأوسط، (2006) عودة الدب الروسي إلى المياه الدافئة، تاريخ 14/مارس/2006.

جون ماركو، (2002)، أوروبا والشرق الأوسط: رغبة تنتظر القدرة! رؤية فرنسية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 148 أبريل:77.

حسن أبو طالب، (2007)، الاستقطاب الإقليمي ومستقبل القضية الفلسطينية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 168 أبريل: 106.

حسين عبدالله، (2007)، "الغاز الطبيعي.. بؤرة منذرة بصراع عالمي"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 169 يوليو: 204.

خالد حنفي علي، (2006)، النفط الإفريقي.. بؤرة جديدة للتنافس الدولي، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 164 أبريل: 87.

خليل حسين، (2008)، العلاقات السورية–الروسية في ميزان المصالح المشتركة، صحيفة الأخبار/15/7/2008.

روزا بروكز، (2008)، روسيا تلعب دوراً مزدوجاً بين إيران وإسرائيل .. غيوم الحرب، جريدة المدى اليومية، تاريخ 15/7/2008: الموقع www.almadapaper.com/sub/05-660/p

صحيفة البيان الإماراتية، (2008) "في حرب باردة جديدة.. روسيا توسع جسورها الشرق أوسطية"، تاريخ 14/6/2008.

طه عبد الواحد، (2006)، "قراءة في الموقف الروسي من الحرب في لبنان"، صحيفة النور 26/7/2006.

عادل سيد أحمد، (2006)، أنابيب الطاقة..الجغرافيا تقود السياسة، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 164 أبريل: 92.

عاطف عبد الحميد، (2006)، أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 164 أبريل: 79.

عاطف عبد الحميد، (2007)، روسيا وآسيا الوسطى.. حماية المصالح واحتواء الأخطار، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 170 أكتوبر: 85.

عبد الجليل المرهون، (2008)، أسطولها يشهد نمواً متسارعاً: روسيا تعود إلى البحر المتوسط"، جريدة الرياض، تاريخ 28/آذار/2008.

عبد المنعم سعيد كاطو، (2007)، "الاتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية الروسية"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 170 أكتوبر: 97.

عمرو كمال حمودة، (2006)، "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 164 أبريل : 50.

فايز سارة، (2008)، "زيارة الأسد إلى موسكو وما بعدها"، الوطن العمانية، تاريخ 27/1/2005.

مجلة العصر/المحرر السياسي، "روسيا وحنين العودة إلى أفغانستان... حلم يتحقق!!"، مجلة العصر تاريخ 28/6/2008.

محمد السيد سعيد، (2007)، الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 168 أبريل: 73.

محمد السيد سليم، (2007)، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 170 أكتوبر: 40–45.

محمد سعد أبو عمود، (2007)، محددات صناعة الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 169 يوليو: 206– 207.

محمد ظروف، (2008)، "موقع سوريا في الاستراتيجية الروسية الجديدة"، صحيفة الوطن القطرية على الموقع: Hem.bredband.net/b,tm: تاريخ 5/7/ 2008.

مغاوري شلبي علي، (2006)، أوبك ومستقبل أمن الطاقة، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 164 أبريل: 70–75.

موقع الحدث، (2007)، "عودة الروح إلى روسيا بعد 17 سنة على نعي الاتحاد السوفيتي"، تاريخ 28/ديسمبر/2007.

موقع إيلاف، (2008)، "روسيا برئاسة ميدفيديف امتداد لبوتين"، تاريخ 3/مارس/2008.

موقع فلسطين المسلمة، (2006) "روسيا والشرق الأوسط: القدرات غائبة والدور مفقود"، تاريخ 24/1/2006.

ميخائيل مارغيلوف، (2008)، "روسيا في الشرق الأوسط الكبير"، وكالة نوفوستي/ 6/5/2008.

نادين إسكندر، (2007)، العلاقات الفرنسية–الروسية..بين المبادئ والمصالح، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 169 يوليو: 237–238.

نايف سلوم، (2007)، "أبعاد التحرك الدبلوماسي الروسي الأخير في منطقة الشرق الأوسط"، موقع الحوار المتمدن، العدد 1874، تاريخ 3/4/2007. العنوان البريدي: n-saloom@scs-net.org

نظام ماردیني، (2008)، روسيا.. هل يتبع الخلف السلف؟!، جريدة المستقبل، التاريخ 18/آذار/ 2008.

نورهان الشيخ، (2007)، العلاقات الروسية–الأوروبية أطلسية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 170 أكتوبر: 47–58.

نورهان الشيخ، (2006)، روسيا والاتحاد الأوروبي.. صراع الطاقة والمكانة، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 164 أبريل: 64– 65.

هاني الملادي، (2006)، "أهمية دمشق في منظور السياسة الروسية في ضوء قمة الأسد بوتين، القراءات، عدد 318، تاريخ 19/12/2006: الموقع: www.malazi.com/index.php?

هدى عوض، (2006)، العلاقات الأمريكية–السعودية في ضوء أزمة النفط، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 164 أبريل:231.

وكالة نوفوستي، (2008)، روسيا والسعودية تعقدان اتفاقية تعاون في المجال العسكري التقني، تاريخ 14/7/2008.

وكالة نوفوستي، (2008 ب)، تؤيد السعودية عقد مؤتمر خاص بالشرق الأوسط في موسكو، تاريخ 20/6/2008.

وكالة نوفوستي، (2008 ج)، "روسيا والعالم العربي"، تاريخ 25/3/2008.

APS Diplomat News Service, (2001) Iran and Russia to settle Caspian sharing issue as part of wider strategic linkage, March 12.

Bourtman, I, (2006) Putin and Russia's Middle Eastern policy, *The Middle East Review of International Affairs*, Volume 10, No. 2, Article 1 - June: 6-12.

Cohen, A, (2007) Putin's Middle East visit: Russia is back, *Institute for International Studies, at The Heritage Foundation. March 5.*

Elliot, J, Khrestin,I, (2007) Russia and the Middle East, *Middle East Quarterly* (Winter 2007), <http://www.meforum.org>: January 19: 2-8.

Freedman, O, (2001) Russian policy toward the Middle East since the collapse of the Soviet Union: The Yeltsin Legacy and the Challenge for Putin, (University of Washington: Donald W. *Tread Gold Paper*, no. (33): 7-10.

Green,N and Rizzi, A, (2007) Russian President Putin lambastes US foreign policy, world web site <http://www.wsws.org>. *WSWS*, 13 February: 1-10.

Holmes, K, (2001) Understanding Putin's foreign policy, July 12,: http://www.heritage.org/Research/RussiaandEurasia/WM22

Shlapentokh,D (2008), The Jewish and Muslim questions in Putin's Russia, (06/11/2008 issue of the CACI Analyst).

قدم في: أغسطس 2008

أجيز في: مارس 2009

Russia's Return to the Middle East: Mr. Putin's Presidency (2000-2008)

Mekhled O. AL Mobiden*

This study aims at researching the objectives and reasons for a united Russia's return to the Middle East during President Putin's period (2000-2008), when Russia regained some strength and was in competition with the United States.

By using descriptive and analytical methods, the study shows the following: First; there are many objectives and reasons (political, strategic, economic, and security goals) beyond Russia's return to the Middle East, after Russia gained economic strength and America's became weaker in the region. Second, there were many internal and external obstacles and problems which faced Russia's expansion and return to the Middle East. Third, Mr. Putin's foreign policy raised the level of confidence between Russia and the people of the Middle East, especially Arabs, which may facilitate Russian expansion in the future. Fourth; it is expected that Russia will continue its activities as one of the patron's of the peace process in the Middle East for her national interests as it lies to the south of Russia. Also a united Russia is doing its best to weaken western interests in the area, especially American ones.

Key words: The Middle East, Russia, President putin, The West.

* Depatment of Political Sciences, Mutah University, Jordan